لذلك، فقد قبلت التوقيع على بروتوكول لوزان، رغم ما نصّ عليه من اعتبار حدود التقسيم اساساً للنقاش مع اللجنة، ومن وجوب الموافقة على مسألة تدويل القدس، وعودة اللاجئين، والتعويض على غير العائدين منهم، حيث أدركت أن بإمكانها استثمار الرفض العربي لاقتراحاتها من أجل تجاهل مضمون البروتوكول فيما بعد، أي بعد أن تكون قد حققت الفائدة المرجوة منه. وهذا ما حدث فعلاً، فقد أبلغت لجنة التوفيق الجمعية العامة، ان الطرفين العربي والاسرائيلي ينويان توقيع البروتوكول، وعلى هذا الاساس، وحتى قبل التوقيع بيوم واحد، أي في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩، قبلت الجمعية العامة اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٢٧٣ الذي نال أكثرية ٣٧ صوتاً، مقابل ١٢ صوتاً اقترعوا ضده، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وينص هذا القرار على «ان اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك»[٥٨].

وقد كان قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة انجازاً كبيراً للسياسة الاسرائيلية، وفاتحة مرحلة جديدة لنشاط اسرائيل في المنظمة الدولية، وقد اتسمت هذه المرحلة بخرق التوازن في مواقف أعضاء المنظمة لصالحها، كما سبق وذكرنا. فبعد مؤتمر لوزان، بدأ الموقف الاسرائيلي يتضح على حقيقته؛ اذ سرعان ما تراجعت اسرائيل حتى عن اقتراح مساهمتها المحدودة في السماح بعودة جزء قليل من اللاجئين، متذرعة برفض العرب لربط هذه المسألة بالتسوية السلمية الشاملة، كما كانت تصر عليها دائماً خلال المفاوضات مع لجنة التوفيق. وقد اتضح، مع مرور الوقت، ان اقتراح اسرائيل هذا، ثم توقيعها على بروتوكول لوزان، الذي استغلته في اقناع الجمعية العامة بقبولها عضواً في الأمم المتحدة، لم يكن، حسب اعتراف شاريت نفسه، سوى «خديعة ديبلوماسية لتليين صرامة الموقف السياسي، واخفاء طابعه السلبي. هكذا كان الهدف من وراء الاعراب عن استعدادنا لاعادة مئة الف لاجيء، حيث انقذنا هذا الأمر من الضغط الاميركي دون أن نطالب بتنفيذه بسبب رفض العرب له»[٥٩].

وقد أوضح والتر ايتان، احد اعضاء الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر لوزان، هذه المسألة بقوله ان البروتوكول الذي تمّ توقيعه «لم يكن سوى عملية احتيال، كأمور كثيرة أخرى [حدثت] في لوزان. لقد كانت لجنة التوفيق تدرك، انه ليس في مقدورها تبديل السياسة المعلنة لكل طرف، الا انها كانت مهتمة بتحقيق انجاز ما ، بحيث ان توقيع وثائق متشابهة من قبل الطرفين كان يمكن تفسيره خطوة في الاتجاه الصحيح»[٦٠]. ولقد ادعى العرب «ان اسرائيل، في توقيعها على البروتوكول، انما التزمت بقبول حدود التقسيم... وفي الحقيقة، لم تنظر اسرائيل ولم ينظر العرب أبداً الى هذا البروتوكول كأساس للمباحثات مع اللجنة، أي أساس وليس الأساس. وتبادل الاراء الذي كان من المفروض ان تقوم به اللجنة مع الأطراف، كان يجب أن يتطرق الى تعديلات اقليمية معينة. وكلمة «تعديل» مرنة. اذ يمكن تفسيرها كتعديل في أي اتجاه -- أي توسيع [الحدود] أو تضييقها -- هكذا فهم الوفد الاسرائيلي هذه العبارة»[٦١]. ثم ان اسرائيل، على حد تعبير ايتان، «لم تلتزم أبداً بأكثر مما ورد في البروتوكول، الذي فوّض اللجنة بإدارة مباحثات مع الأطراف على الأساس المذكور،